الأمم المتحدة S/PV.8665

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

الجلسة **٨٦٦٥**

الجمعة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، الساعة ٠٠/١٠

نيويورك

الرئيس	السيدة بيرس	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألمانيا	السيد ليتشرز
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيدة فان فليربورغ
	بولندا	السيد ليفيتسكي
	بيرو	السيد دوكلوس
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سنغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	الصين	السيد جانغ جون
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مانغوي
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد الأحمد
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد باركين

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

رسالة مؤرخة ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2019/858)

1936733 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

رسالة مؤرخة ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2019/858)

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الصومال للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2019/880، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/858، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال موجهة إلى رئيس مجلس الأمن.

المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

ألمانيا، إندونيسيا، بلجيكا، بولندا، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، فرنسا، كوت ديفوار، الكويت، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

المعارضون:

لا أحد.

الممتنعون عن التصويت:

الاتحاد الروسي، الصين، غينيا الاستوائية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): حصل مشروع القرار على ١٢ صوتا مؤيدا، مقابل لا شيء، مع امتناع ٣ أعضاء عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ٢٤٩٨ (٢٠١٩).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): اضطر الاتحاد الروسي للامتناع عن التصويت على القرار ٢٤٩٨ (٢٠١٩)، الذي يمدد الجزاءات المفروضة على الصومال. إننا متفقون على أن الحالة في ذلك البلد في منطقة القرن الأفريقي لا تزال مضطربة. وقد شاركنا بنشاط في الجهود المبذولة لتحديد أو توضيح أحكام حظر توريد الأسلحة المفروض على الصومال. ونأمل أن تساعد هذه التدابير وغيرها من التدابير المنصوص عليها في القرار على تطبيع الحالة والقضاء على التهديد الإرهابي الذي تمثله أساسا حركة الشباب.

غير أننا ما زلنا نشعر بالقلق إزاء بعض جوانب لغة القرار. وعلى وجه التحديد، نعتقد أن إدراج صيغة لغوية بشأن جيبوتي وإريتريا في نص وثيقة من وثائق مجلس الأمن بشأن نظام الجزاءات المفروضة على الصومال أمر غير مبرر. ونود أن نشير إلى أننا رفعنا العام الماضي القيود المفروضة على إريتريا. فحالة العلاقات بين أسمرة وجيبوتي لا تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وتسوية المسائل المعلقة بين البلدين مسألة دبلوماسية ثنائية. كما إننا نأسف لأن مقدم القرار سعى إلى إثقال كاهل الوثيقة بمتطلبات حقوق الإنسان. ونود أن نؤكد مرة أخرى

أن هذه المسائل لا تدخل في إطار الاختصاص المباشر لمجلس الأمن ولا للجنة المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال. فهناك هيئة محددة لمناقشتها، ألا وهي مجلس حقوق الإنسان. إننا ندعو مرة أخرى إلى احترام تقسيم العمل في الأمم المتحدة.

وفي الختام، أود أن أعرب عن شواغلنا الكبيرة بضغط الوقت المصطنع في عملية صياغة القرار. فقد كانت النتيجة أن وضع أعضاء المجلس في موقف صعب باضطرارهم للموافقة على نص هام بصورة مستعجلة جدا في سباق ضد الزمن، على الرغم من أنه خضع لتغييرات جوهرية جادة بالمقارنة مع السنة الماضية. وقد بذل وفد بلدي كل ما في وسعه لإنقاذ الوضع والحفاظ على توافق الآراء تأييدا للوثيقة، التي تكتسي أهمية كبيرة لأصدقائنا الصوماليين. ونأسف أسفا عميقا لعدم الاستجابة لمقترحاتنا، ونأمل أن يخرج زملاؤنا بالخلاصات الضرورية حتى لا تتكرر هذه الحالة.

السيد زانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): ما زالت الحالة في الصومال مستقرة عموما في الوقت الراهن. وقد نشطت الحكومة الاتحادية في النهوض بإعادة تعمير وطني وأحرزت تقدما هاما على الجبهات السياسية والاقتصادية والأمنية. غير أن تحقيق السلام الدائم في الصومال لا يزال يشكل تحديا. وينبغي للمجتمع الدولي ومجلس الأمن أن يواصلا تقديم الدعم والمساعدة إلى الصومال وفقا لمبدأ القيادة الصومالية والملكية الصومالية.

وقد اتخذ المجلس للتو القرار ٢٤٩٨ (٢٠١٩). وقد شاركت الصين بنشاط في المشاورات بشأن مشروع القرار المتعلق بتجديد ولاية لجنة الجزاءات المتعلقة بالصومال وطرحت توصيات ومقترحات معقولة بطريقة بناءة، استنادا إلى احتياجات البلد المعني. وقد نوهنا بالجهود التي بذلها القائم بالصياغة والتحسينات التي أدخلها على النص، غير أن بعض مقترحاتنا لم يؤخذ بها، للأسف. وما زال لدى الصين مخاوف بشأن بعض المحتوى، وقد اضطررنا إلى الامتناع عن التصويت.

وتعتقد الصين أن الوضع الحالي في منطقة القرن الأفريقي يتحسن بشكل مطرد وأنه في مرحلة جديدة من التطور. ولا تشكل العلاقة بين جيبوتي وإريتريا تهديدا للسلم والأمن الدوليين والإقليميين. وكلا البلدين ملتزم بتطبيع العلاقات وبذل جهودا كبيرة لتحقيق تلك الغاية. وينبغي لمجلس الأمن والمجتمع الدولي الاعتراف بذلك وتقدير جهودهما، وتقديم المساعدة بحسن نية لتجنب فرض حل، وذلك على أساس احترام سيادة البلدين. وأي إجراء آخر لن يؤدي إلا إلى نتائج عكسية.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، فإن الصين ما فتئت تعتقد أن مسائل حقوق الإنسان ينبغي مناقشتها في الهيئات المتخصصة، مثل مجلس حقوق الإنسان. ومجلس الأمن ليس المحفل المناسب لمناقشة قضايا حقوق الإنسان. وينبغي للمجلس أن يلتزم بولايته وأن يركز على المسائل المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين، بما في ذلك في عمل هيئاته الفرعية، حيث ينطبق نفس المبدأ.

ونص القرار قد ينشئ سابقة سيئة ويؤثر على مداولات المجلس بشأن مسألة الجزاءات الصومالية. ولدى الصين تحفظات بهذا الشأن. وتأمل الصين أن يجري المجلس مشاورات مستفيضة بشأن مشاريع القرارات في المستقبل وأن يتفادى طرحها على عجل للتصويت من أجل تحقيق أقصى توافق في الآراء.

السيد ندونغ مانغي (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): هذا الصباح، اتخذ مجلس الأمن للتو القرار ٢٤٩٨ (٢٠١٩)، الذي يجدد بموجبه الجزاءات المفروضة على الصومال. ويؤيد وفدي فريق الخبراء المعني بالصومال، ويرحب بعمله المضني في المساعدة على تحسين الحالة الأمنية في الصومال والقرن الأفريقي. ونشجعه على بذل قصارى جهده للعمل دائما بالتنسيق مع السلطات الصومالية.

ومع ذلك، فإن جمهورية غينيا الاستوائية امتنعت عن التصويت على القرار، لأننا نعتقد أن عملية التفاوض التي أدت إلى اتخاذه لم تكن واسعة بما فيه الكفاية لمراعاة بعض الاعتبارات الهامة التي شاركها وفدنا مع بعض الأعضاء. وكنا قد طالبنا بالسعي للتوصل إلى نص متوازن يعكس مختلف المقترحات ويتماشى مع الوضع السياسي الحالي في منطقة القرن الأفريقي. وكنا نود لو أن المسائل التي لا تتصل مباشرة بالقرار لم يرد ذكرها فيه.

السيد الأحمد (الكويت): نرحب، بداية، باتخاذ القرار ٢٤٩٨ (٢٠١٩)، الذي يمدد الجزاءات المفروضة على الصومال لمدة عام. ونشكر المملكة المتحدة، القائمة بالصياغة، على نهجها الشفاف وتعاونها البناء طوال فترة المفاوضات. وهذا التجديد يعكس أهمية مواصلة دعم الصومال في هذه المرحلة الهامة في تاريخه، ونأمل أن تشهد الفترة القادمة تقدما على صعيد رصد تنفيذ تدابير الجزاءات.

ولا يفوتنا كذلك أن نشيد بالمساعي المبذولة من قبل الحكومة الصومالية الاتحادية لتهيئة الظروف لعقد الانتخابات العامة في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١. وندعو جميع الأطراف الصومالية إلى تضافر الجهود من أجل تخطي العقبات التي تعيق تحقيق التكامل السياسي والاقتصادي والأمني، وندعوها إلى تغليب المصالح الوطنية فوق أي مصالح أخرى. ونأمل في هذا الخصوص أن نواصل رؤيتنا المشتركة لمساعدة الشعب الصومالي على بناء دولة صومالية اتحادية شاملة تحمي حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع مواطنيها.

وختاما، نجدد دعوتنا إلى ضرورة احترام سيادة الصومال واستقلاله السياسي ووحدته. وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم الدعم السياسي والمادي للحكومة الفيدرالية الصومالية لتمكينها من إعادة بناء الدولة وإرساء الاستقرار فيها.

السيدة فان فليربرغ (بلجيكا) (*تكلمت بالفرنسية*): ترحب بلجيكا باتخاذ القرار ٢٤٩٨ (٢٠١٩)، الذي يمدد الرفع الجزئي للحظر دعما لإصلاح قطاع الأمن في الصومال. ونظام الجزاءات يسهم في الكفاح ضد حركة الشباب ومواجهة التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن في الصومال والتي تؤثر أيضا على البلدان المجاورة.

وترحب بلجيكا بالجهود التي بذلتها المملكة المتحدة، حامل القلم، لتحديث إجراءات الحظر من أجل تعزيز شفافيتها ومراعاة التهديد الذي تشكله الأجهزة المتفجرة المرتجلة. ونرحب أيضا باللغة الواضحة التي تؤكد على ضرورة قيام لجنة الجزاءات بتبادل المعلومات مع الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح والممثل الخاص المعني بالعنف الجنسي في حالات النزاع ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.

ويجدد القرار أيضا ولاية فريق الخبراء المعني الصومال، وندعو الحكومة الاتحادية للصومال إلى استئناف التعاون مع الخبراء، الأمر الذي سيمكننا من العمل معا لتحقيق الهدف المشترك والمتمثل في السلام والأمن في الصومال.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثل الصومال.

السيد عثمان (الصومال) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أهنئكم سيدتي الرئيسة، على رئاستكم مجلس الأمن لهذا الشهر. وأود أيضا أن أشيد بسلفكم، الممثل الدائم لجنوب أفريقيا، أخي السفير جيري ماتجيلا، على قيادته المثالية في توجيه أعمال المجلس في شهر تشرين الأول/أكتوبر.

نحيط علما مع التحفظ بشأن القرار ٢٤٩٨ (٢٠١٩) المتخذ للتو، والذي يجدد نظام الجزاءات على الصومال. ويؤسفنا أن مدخلات هامة لم تؤخذ بعين الاعتبار للوصول إلى توافق في الآراء. وتسجل الحكومة الاتحادية للصومال مرة أخرى سعيها

إلى رفع الجزاءات المفروضة على الصومال منذ عام ١٩٩٢. وفي هذا الصدد، أود أن أبرز النقاط الأربع التالية.

أولا، تشكل الجزاءات المفروضة على الصومال أطول نظم الجزاءات المفروضة من الأمم المتحدة عمرا على الإطلاق وبأوسع ولاية. ولا تكتفي تدابير نظام الجزاءات هذا بالتقصير في مراعاة الواقع الصومالي الإيجابي الجديد على أرض الواقع، بل إنها لا تتوافق بشكل سليم مع السياسة الرئيسية للحكومة الاتحادية الموحدة المتمثلة في إعادة بناء جيش وطني صومالي موحد ومجهز بما فيه الكفاية قادر على حماية شعبنا وأرضنا.

وعلى الرغم من اعتقادنا بأن الجزاءات معيبة من حيث المبدأ، فإنها ما زالت تفرض على الصومال دون أي معايير محددة بوضوح لتحقيق الرفع الكامل للجزاءات. ونرحب بزيارة بعثة التقييم الفني التي أوفدها الأمين العام إلى مقديشو في حزيران/يونيه لإجراء استعراض لحظر الأسلحة. وقد أخذنا توصيات الفريق في الاعتبار.

ثانيا، وكما يعلم المجلس، لا تزال حركة الشباب الإرهابية تشكل تهديدا خطيرا للسلام والاستقرار في الصومال والمنطقة. لقد أنفق المجتمع الدولي بسخاء ملايين الدولارات على فريق االرصد المعني بالصومال وإريتريا التابع للأمم المتحدة وفريق الخبراء المعني بالصومال على مدار العقد الماضي. ونعتقد اعتقادا راسخا أن هذا غير مستدام ولن يعالج الأسباب الجذرية للمشكلة بشكل سليم. ولأن لدينا قدرة محدودة على تأمين المناطق النائية على طول حدودنا، فإننا ندعو شركاءنا إلى الاستثمار في تحسين قدرة حكومتنا في مجال مراقبة الحدود لكبح تدفق المقاتلين الأجانب والأسلحة غير المشروعة، فضلا عن الموارد الأخرى. إن من مسؤوليتنا الرئيسية مراقبة وحماية حدودنا.

ثالثا، لا تزال القاعدة العسكرية في بربرة تشكل انتهاكا واضحا لسيادة الصومال وسلامة أراضيه وتتعارض مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وأغتنم هذه الفرصة لكي أثني على المجلس لاهتمامه بشكوى حكومتي فيما يتعلق بالحشد العسكري في بربرة. ونرحب بعرض المجلس المستمر للجهود المبذولة للتصدي السريع لتلك الانتهاكات الصارخة.

رابعا، إن أفضل الممارسات في رصد حظر الأمم المتحدة على الأسلحة يتمثل في ضم الخبرات بشأن الموضوع واستخدام الإبلاغ القائم على الأدلة بمستوى معقول من الإثبات. ومع ذلك لم يُعطَ سوى القليل جدا من الاهتمام لهذه الممارسة اليوم. وبالرغم من أن عدد الخبراء المشاركين في فريق الخبراء المعني بالصومال يعتبر الأكبر بين نظم جزاءات الأمم المتحدة فلا تزال جودة عملهم وتقاريرهم مشوشة بسبب الشكوك في مهنيتهم التقنية وخبرتهم الإقليمية. ومع ذلك، لا يزال الفريق يبلغ عن اتهامات وادعاءات وشائعات باطلة، ما يقوض جهودنا الإصلاحية وكفاحنا ضد هذه الجماعة الإرهابية: حركة الشباب.

ولن تتسامح حكومة الصومال الاتحادية مع تسمية الأفراد الصوماليين والمؤسسات التجارية سواء في الماضي أو الحاضر أو المستقبل في تقارير فريق الخبراء دون تقديم أدلة موثوقة على ذلك. وندعو في ذلك الصدد، لتمهيد الطريق أمام التعاون في المستقبل، إلى إنشاء آلية موثوقة لمعالجة الحالات التي تطلق فيها الإدعاءات جزافا. ونقترح أيضا أن يتم الاختيار من مجموعة من الخبراء الذين يتمتعون بمستوى عال من المهنية التقنية والخبرة الإقليمية، تمشيا مع أفضل ممارسات مجلس الأمن لإجراء التحقيقات في الصومال في المستقبل.

وختاما، نشكر مجلس الأمن على دعمه المستمر لإحراز التقدم في الصومال. ونشجع شركاءنا على الاستثمار في الحلول المستدامة التي حددناها بغية التصدي للتهديدات الحالية. فذلك هو السبيل الوحيد الذي يمكننا نحن الصوماليين من تحقيق السلام الدائم في الصومال.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.